العوامل المؤثرة على الدور الإقليمى الإيرانى

Factors Affecting Iran's Regional Role

ملخص الدراسة

يُعد النفوذ الإيرانى فى منطقة الخليج العربى من أبرز التحولات السياسية الإقليمية التى شهدتها المنطقة فى السنوات الأخيرة لاسيما فى ضوء تداخله مع البعد الدولى الخاص بالعلاقة مع القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، والتى تؤثر على مُقدرات العديد من القوى الإقليمية الأخرى .

تأتى الطموحات الإيرانية فى المنطقة العربية فى سياق التحول فى أهداف السياسة الخارجية الإيرانية ، من مجرد محاولة مواجهة الظروف المحلية الطارئة إلى تحديد طبيعة المناخ الدولى المحيط وتهيئته ، لا سيما أن الدول العربية تمثل لها بوابة نحو العالم عبر المياه الدولية ، وتوفر لها محطات تجارية وغير تجارية على المحيطين الهندى والأطلسى .

تعمل إيران على ايجاد حلول لعدد من الملفات الإقليمية ، ولقد كان للثورات العربية الأثر البارز على إيران لأن تخطو بخطوات سريعة للعب دور إقليمى فى المنطقة ، فالثورات أحدثت تطورات فى التوازنات الاستراتيجية فى المنطقة العربية ويمكن القول أنها ستفرض تداعيات متباينة فى مصالح إيران فى أن تصبح رقم مهم فى الملفات الإقليمية إن لم تكن فى مجملها .

تعد المتغيرات الداخلية فى إيران ذات أثر يتضح عند تتبع مجريات السياسة الإيرانية منذ وصول الثورة الإسلامية للسلطة عام ١٩٧٩م ، كما أنها تلقى الاهتمام عند المتخصصين فى دراسة النظم السياسية والعلاقات الدولية، كون إيران دولة لها اعتباراتها إقليمياً فى منطقة الشرق الأوسط .

الكلمات الدالة : إيران – الخليج العربى – الثورة – الحرس الثورى – العقائدية – الأيديولوجية .

Abstract

The Iranian influence in the Arabian Gulf is one of the most prominent regional political transformations that the region has witnessed in recent years, especially considering its overlap with the international dimension that has to do with the relationship with major powers such as the United States of America and Russia. This affects the capabilities of many other regional powers.

Iranian ambitions in the Arab region are in response to the shift in Iranian foreign policy goals, from simply trying to deal with urgent local circumstances to determining the nature of the surrounding international climate. This is noteworthy since Arab countries represent a gateway to the world through international waters and provide commercial and non-commercial stations on the Indian and Atlantic oceans.

Iran is working to find solutions to several regional issues. The Arab revolutions had a significant impact on Iran and pushed it take rapid steps to play a regional role. The revolutions resulted in developments in the strategic balance in the Arab region, which might cause varying repercussions in relation to Iran's interests.

The internal variables in Iran have an impact that becomes clear when tracking the course of Iranian politics since the Islamic Revolution came to power in 1979. These variables also receive attention among specialists in the study of political systems and international relations since Iran is a country with its own regional considerations in the Middle East.

Keywords: Iran - the Arabian Gulf - the revolution - the Revolutionary Guard - doctrine – ideology .

المقدمة

تُعد إيران من الدول المثيرة للجدل فى منطقة الخليج العربى ،تحتل موقع استراتيجى هام فى المنطقة ، كما أن لها علاقات تاريخية تربطها بدول الجوار فى منطقة الخليج العربى ، الأمر الذى يجعل عملية صنع القرار فى السياسة الخارجية عملية معقدة ومتعددة المصادر .

تعتبر إيران فاعل إقليمى فى المنطقة وذلك من خلال التوجهات السياسية لإيران سواء تجاه حلفائها فى المنطقة أو الدول الخليجية، وبعد الثورة الاسلامية برز دورها الإقليمى من خلال تطلعاتها فى المنطقة وسعيها لتكون قوة مهيمنة واتباعها سياسة خارجية نشطة حيث تعددت الأحلاف بين إيران وبين دول أوبين حركات مقاومة داخل دول وذلك لتحقيق أهداف ثورتها وتصديرها للدول المجاوره ومحاولة نشر مبادئها وظهور ماتطلق عليه المشروع الإيرانى فى المنطقة وبالتالى أصبحت مصدرخطر يهدد أمن واستقرار المنطقة .

ترى إيران أن تحركاتها الإقليمية واهتمامها المتزايد بالمنطقة العربية يؤدى إلى تثبيت الدور السياسى الأمنى لها فى المنطقة، بل ويزيد من الأهمية الاستراتيجية لها فى النظام العالمى، لذلك زاد الاتجاه الإقليمى فى السياسة الخارجية الإيرانية.

مشكلة وتساؤلات الدراسة

تسعى إيران للعب دور إقليمى فى المنطقة العربية بطريق مباشر وغير مباشر وبوسائل مختلفة، كما أن النفوذ الإيرانى فى المنطقة خلال السنوات الأخيرة يسير فى اتجاة متصاعد ومتزايد وهذا النفوذ والتدخل يثير إشكاليات عديدة .فإيران لديها أطماع قديمة فى المنطقة والتى تريد من خلالها تحقيق مشروعها الاسلامى وتحقيق أهداف الثورة الإسلامية ومحاولة أخذ الزعامة فى الشرق الاوسط ، ومع ثورات الربيع العربى تجددت هذه الاحلام مرة أخرى وظهرت إيران كفاعل اقليمى واضح فى معظم الأحداث واتبعت سياسية خارجية نشطة تجاه المنطقة العربية ولذلك تدور إشكالية هذه الدراسة حول العوامل المؤثرة على الدور الإيرانى فى منطقة الخليج العربى .

تساؤلات الدراسة

تسعى الدراسة للإجابة على السؤال الرئيسى ما هى العوامل المؤثرة على الدور الإيرانى فى منطقة الخليج العربى ؟ ويتفرع من هذا السؤال عدد من التساؤلات الفرعية من أهمها :

١ – ما هى طبيعة المتغيرات الداخلية فى إيران وتأثيرها على السياسة الإيرانية الداخلية ؟

٢ – كيف أثرت العوامل الداخلية فى إيران على دورها الإقليمى فى منطقة الخليج العربى ؟

٣ – كيف أثرت العوامل الخارجية على أولويات السياسة الإيرانية فى علاقاتها الإقليمية والدولية ؟

أهمية الدراسة

تأتى أهمية هذه الدراسة فى تناولها موضوعاً حيوياً وهاماً يتمثل فى أهم العوامل – الداخلية ، الخارجية – المؤثرة على الدور الإقليمى لإيران ، حيث تسعى إيران لزيادة وتفعيل دورها فى المنطقة كأحد القوى الفاعلة فى منطقة الخليج العربى ، ونشر المذهب الشيعى كأحد وأهم أهدافها الاستراتيجية فى المنطقة .

منهج الدراسة

سيتم تطبيق منهج تحليل النظم حيث يمثل الدور الإيرانى فى المنطقة عملية المدخلات والعوامل المؤثرة على الدور هى بيئة التفاعلات وتحقيق الأهداف هى عملية المخرجات ، كما تمثل عملية تفعيل الدور هى التغذية المرتدة .

تقسيم الدراسة

مقدمة

العوامل الداخلية المؤثرة على الدور الإيرانى

العوامل الخارجية المؤثرة على الدور الإيرانى

خاتمة

تتميز إيران بموقعها الاستراتيجي الهام ، وقد ارتبط تاريخها السياسي والاقتصادي ارتباطًا قويًا بموقعها الجغرافي، تاريخياً ، تحتل إيران مكانةً إقليميةً بارزة ، إذ تمثل حلقة الوصل بين المشرق والمغرب، كما تعتبر ممرٍ طبيعي للتجارة الدولية بين الشرق الأقصى والبحر المتوسط .

إضافة إلى ذلك فلإيران امتداداتها الاجتماعية والثقافية الديموجرافية والاقتصادية ، الأمر الذي ساعدها لأن تقوم بلعب أدوارٍ إقليمية بموضوعاتٍ شتى وعديدة، كما تمتلك إيران من المقومات التي تؤهلها لأن تكون قوّةً إقليمية بالمنطقة ، وتتمثل هذه المقومات الأساسية في ثلاثة عوامل رئيسية، هي :العامل الأيديولوجي ، الشخصية القومية الإيرانية ، مكتسبات الثورة .

بخصوص العامل الأيديولوجي فإنه يتمحور حول المذهب الشيعي الذّي اتخذت إيرانُ من فكره نظامَ ولايةِ الفقيه، لذلك فهي ليست مجرّد نظام سياسي فحسب ، بل هي ثقافة دينية تنبُع من الاجتهادات التي قدمها علماءُ الدّين ، أما الشخصية الإيرانية فمن خلال قراءة علمية في تاريخ إيران ندرك جيّدًا أنّ مثلث الإنسان، والبيئة، والعقيدة هو ما بنيت عليه الشخصية الإيرانية، فهي شخصيةٌ مركبة تكاتفت عوامل كثيرة لبلورة خصائصها ومقوماتها، وأخيرًا، تتضح مكتسبات الثورة على لسان أمين عام مجمع تشخيص مصلحة النظام محسن رضائي، إذ قال: "أفرزت الثورة منذ بدايتها في إيران مناخًا سياسيًا جهاديًا يسود الساحة، وقد تشكَّل في ظلّه تياران أحدهما سياسي والآخر جهادي، كان بينهما اختلافٌ في الرؤية تجاه العديد من القضايا، لكن الفترة الأخيرة شهدت انهيارًا في الحدود الفاصلة بين التيارين، ولا شكّ في أنّ الساحة السياسية في حاجة لكلا التيارين، لأنّهما يستطيعان معًا تشكيل هندسة الساحة السياسية في إيران" .

نستنتج من هذه العناصر التوجه السياسي الإيراني في منطقة الخليج العربى ، حيث تعتبر الاستراتيجية الإيرانية من أكثر الاستراتيجيات المثيرة للجدل في المنطقة ، فقد حظي البُعد الإقليمي للإستراتيجية الإيرانية باهتمامٍ بالغ من قِبل صُناع القرار السياسي والعسكري في إيران، ووظفت إيران في سبيل إنجاحها مختلف الأدوات الصلبة والناعمة ، فضلًا عن المخصصات الماليّة الكبيرة التي تم تسخيرها في هذا المجال .

مما سبق نجد أن هناك دور مهم تحاول أن تلعبه إيران فى منطقة الخليج العربى مستثمرة فى ذلك المقومات والقدرات السابقة ، ولكن يقابل هذا هناك عدد من العوامل التى تؤثر على الدور الإيرانى فى المنطقة ، تتمثل فى العوامل الداخلية وأخرى الخارجية ، وفيما يلى نستعرض أهم العوامل المؤثرة على الدور الإقليمى لإيران .

أولاً : العوامل الداخلية المؤثرة على الدور الإيرانى فى المنطقة

تعد المتغيرات الداخلية فى إيران ذات أثر يتضح عند تتبع مجريات وتداعيات السياسة الإيرانية منذ وصول الثورة الإسلامية للسلطة عام ١٩٧٩م ، كما أنها تلقى الاهتمام عند المتخصصين فى دراسة النظم السياسية والعلاقات الدولية، كون إيران دولة لها اعتباراتها إقليمياً فى منطقة الشرق الأوسط، بما تملكه من مقومات جيوسياسية وتوجهات غير متناغمة مع المصالح الاستراتيجية للعديد من الدول ، كما تشكل طبيعة المتغيرات الداخلية ملامح الواقع الإيرانى منذ قيام الثورة الإسلامية متمثلة فى الجانب السياسى بما يتفرع عنه من تشخيص لكل من عملية الإصلاح السياسى والوقوف على ماهية رموز الاصلاح والأسباب التى دفعت بظهور التيارات الإصلاحية، إضافة إلى تناول المتغير السياسى الحزبى الذى ظهر بعد وفاة الإمام الخمينى عام ١٩٨٩م ، كما تبين الجانب الاقتصادى كمتغير داخلى يؤثر فى وزن أداء الدولة فى توجهاتها السياسية وذلك على ضوء مناقشة متغير التوجهات والسياسات الاقتصادية .

١ – الأوضاع السياسية

فرضت التداعيات الدولية تأثيرات مباشرة على النظام الايرانى ليتعامل بكل اهتمام وجدية مع استحقاقات الاصلاح والتحديث تجاه القضايا الداخلية العامة، كالتعامل مع مسألة ثقافة الحريات والحقوق العامة التى سادت فى المجتمع الدولى، خاصة بعد انتهاء الحرب البادرة التى دفعت بالسلطة السياسية إلى إجراء تحولات سياسية مهمة، وبناء نظام أساسى تختلط فيه القيم الدينية والديمقراطية، وبموجبه يتم الوصول إلى السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية من خلال

الانتخابات، مما جسد مفهوم مبدأ تداول السلطة وفتح قنوات الحريات الإعلامية، والتعدد فى طرح الآراء، وبالتالى دفعت إلى تشكيل منابر وجماعات سياسية تطرح برامج وتوجهات عقائدية

وسياسية متباينة ،وهذا بدوره أدى إلى انقسام بين التيارين الإصلاحى والمحافظ حيث يضم كل منها نخباً ورموزاً واسعة لها اتجاهات باتت تفرض وجودها فى تشكيل طبيعة التعددية السياسية فى إيران ، ومن الجدير بالذكر، أن التداعيات الداخلية فى إيران فرضت تأثيرات مباشرة وتوجهات جديدة نحو تدشين سياسة قائمة على التعاون والتوافق مع الدول الإقليمية ، والسعى نحو التقليل من قضايا الصدام، ومواجهة المشكلات والخلافات القائمة والمحتملة مع كافة الدول المجاورة، **وتمثلت أهم المؤثرات فى الأوضاع السياسية الداخلية فى عدد من المتغيرات كالتالى :**

أ – متغير الإصلاح

يعد متغير الإصلاح السياسى من أبرز المؤثرات الهامة التى أخذت تسود الشكل العام لطبيعة التعاطى مع مستلزمات الواقع المفروض والتفاعل بين النظام الحاكم مع مختلف القوى السياسية والنخب الفاعلة فى إيران، لكن يبقى التساؤل عن ماهية الرموز الإصلاحية والاتجاهات الأساسية التي تنتمي إليها التيارات الاصلاحية، والأسباب التى أدت إلى تحول عدد من رموز الثورة إلى التيار الإصلاحى، إن رموز الإصلاح فى إيران هم من كانوا متشددين فى بدايات العقد الأول من قيام الثورة الإسلامية، وهم من الراديكاليين الذين شاركوا فى حكومات سابقة، حيث أن منهم من كان ممثلا للإمام الخمينى أو مندوباً عنه فى أكثر من هيئة أو مؤسسة ، ومع هذا فإنهم لا يمثلون تياراً واحداً أو أنهم متفقون على الأهداف النهائية لعملية الإصلاح لأنهم يمثلون أحزاباً منظمة ذات برامج وتوجهات متعددة، كما أن مواصفات الحراك السياسى الذى يحمله فكر الرموز الإصلاحية يستند على ضرورة الأخذ بإفرازات التطورات السياسية والاجتماعية

والاقتصادية الداخلية والدولية، بالإضافة إلى الحاجة الملحة للخروج من ثقافة الإخلاص والولاء للثورة وولاية الفقيه إلى إيجاد توازن بين ذلك وبين ثقافة العمل لتقوية الدولة .

ب- المتغير السياسى الحزبى

(١) المرحلة الأولى (منذ قيام الثورة عام ١٩٧٩حتى عام ١٩٨٩) : حيث اتسمت الأحزاب فى إيران منذ قيام الجمهورية الإسلامية بالفراغ الأيديولوجى، نتيجة المحددات القانونية لتأسيس الأحزاب، والممثلة بشروط يتمثل أبرزها بالإيمان الدينى ، والإذعان لمبدأ (ولاية الفقيه) كأساس لمبدأ الحكم فى إيران، وهذا بدوره جعل الأحزاب تحت أيديولوجية موحدة ، ولتكون أقرب إلى التيارات السياسية بدلاً من الصفة الحزبية ولتكن بالتالى إصلاحية محافظة تختلف فيما بينها فى شكل الأداء السياسى وليس فى المحتوى الفكرى ، كما جاءت الموافقة لقيام الأحزاب فى مرحلة حكم الخمينى (١٩٧٩-١٩٨٩) لملء الفراغ السياسى الذى تكون نتيجة حالات التصفية الفكرية والحزبية التى قامت بها رموز الثورة خلال السنوات الأولى بعد نجاحها .

(٢) المرحلة الثانية (١٩٩٠- ٢٠٠٣) : فقد تشكلت عدة أحزاب إصلاحية فى إيران، منها" حزب الاشتراكية الإسلامية الإيرانية " بزعامة (محمد خاتمى) الذى يهدف إلى تحديد سلطات الفقيه دون المساس بمكانته، والإيمان بالطابع الاشتراكى الإسلامى فى الممارسة الاقتصادية، والأخذ بالفكر الليبرالى فى الممارسة السياسية ضمن حدود الشرعية الدينية والقانونية، ، كما تأسس حزب (كوادر البناء) بزعامة (فائزة رفسنجانى) حيث ركز برنامج الحزب على فكر الإصلاح الاقتصادى وعدم المساس بولاية الفقيه بحالتها القائمة.

(٣) المرحلة الثالثة (٢٠٠٣- ....) : ظهر حزب (الثقة الوطنية) الذى أسسه (كروبى) الذى انفصل عن الجبهة الإصلاحية التى يقودها (خاتمى)، وتشكل الحزب عام ٢٠٠٤ ، ويعتمد على سياسة الانفتاح مع الخارج والحوار مع الغرب، وعلى نهج اقتصادى محافظ فى ظل تشريعات الدولة الإسلامية، كما ظهرت فى هذه المرحلة عدة تيارات حزبية تعبر عن الاتجاه الأصولى الذى يمثله المرشد الأعلى (على خامنئى) كحزب (الائتلاف الإسلامى)، إضافة الى ظهور الكتلة المحافظة التى ينتمى إليها العديد من الرموز المنتمية للحوزة الدينية، حيث انبثق عنها بالتالى اتجاه مغاير داخل الحوزة يوصف بالإصلاح ويسمى بـ (مجمع المدرسين) وهم من تلاميذ (آية الله منتظرى) الذى عارض الولاية المطلقة لمرشد الثورة .

بشكل عام يمكن تلخيص ملامح الحياة الحزبية فى إيران منذ قيام الثورة عام ١٩٧٩ **على النحو التالى :**

(أ) أن الحياة الحزبية وبالتالى الحياة السياسية فى إيران تخضع إلى توجهات أيديولوجية ذات مضمون واحد، تتمثل بالمعتقد الدينى (الإسلامى) والتسليم بشرعية ولاية الفقيه، وأن الاختلاف بين الأحزاب والتيارات السياسية تكمن عند فكرة الولاية المطلقة أو فى تحديد الصلاحيات .

(ب) أن أغلب الرموز الإصلاحية والعناصر الحزبية ذات أصول محافظة، تؤكد على الدوام انتماءها للثورة، إلا أن التوجه نحو الانفتاح الدولى ومواجهة تحديات العزلة هى أولويات الطرح لدى التيارات الحزبية والإصلاحية .

(جـ) أن التيار السياسى منذ عام ٢٠٠٥ م ، يستند على عدم القناعة المطلقة بجدوى تعددية التوجهات والأحزاب التى قد تؤدى إلى عدم الانسجام والتماسك المجتمعى الذى سيقوض بالتالى هيبة الدولة الإيرانية على المستويين الداخلى والدولى .

٢ – الأوضاع الاقتصادية

استمر نهج الثورة الإسلامية فى المرحلة الأولى من عهدها تجاه الجانب الاقتصادى بعيداً عن تطبيق نظرية اقتصادية واضحة، وبقيت مبنية على توجهات فكرية تخضع لمفاهيم تعبر عن توجهات عامة تسعى إلى تحرير الروابط العضوية الاقتصادية، والوصول إلى استقلال اقتصادى بعيداً عن التبعية والقيود الخارجية، والعمل على وضع خطوط عريضة لاقتصاد إيرانى يتجاوب مع نظام الجمهورية الإسلامية التى تستند إلى "ولاية الفقيه" والأخذ بمبادئ الاقتصاد الإسلامى .

وقد ظهرت العديد من التوجهات الفكرية فى المجال الاقتصادى خلال **المراحل الثلاث من عهد الجمهورية الإسلامية، وكان ذلك فى بداية عهد أول رئيس للجمهورية "أبو الحسن بنى الصدر"** الذى انتُخب عام ١٩٧٩م فى الوقت الذى لم يتبلور فيه بعد وضع المؤسسات السيادية فى

الجمهورية الإسلامية الإيرانية، من حيث حدود صلاحياتها وكيفية عملها ومهامها من الناحية القانونية، حيث قدم "بنى الصدر" برنامجاً اقتصادياً مبنياً على تحرير العملة الإيرانية من ارتباطها

بالدولار الأمريكى، والعمل على التنمية الاقتصادية من خلال عائدات البترول بمختلف المجالات الاقتصادية، وتغيير بنية الصادرات، وتوزيع الأنشطة فى مختلف فروع الاقتصاد، ومع ذلك تم عزل "بنى الصدر" من قبل حزب "جمهورى إسلامى" الذى كان يسيطر على أغلبية مقاعد البرلمان، بحجة أن "بنى الصدر" لا يتمتع بالكفاءة السياسية وأنه ذو ميول ليبرالية .

أما التوجه الاقتصادى الآخر، فكان من قبل "آية الله بهشتى" الذى قدم أسس نظرية لتصبح مساراً للاقتصاد الإيرانى ، تستند إلى إقرار العدالة الاقتصادية، وتوفير الاحتياجات الأساسية لكل فرد، ومحاربة الفقر، والاعتدال فى النفقات، وإتاحة الفرص الاقتصادية لكل من الأفراد والشركات، وتوفير كل الوسائل التي تكفل الوصول إلى استقلال اقتصادى لإيران ، ومع أهمية الأخذ بهذا المسار خلال **المرحلة الأولى** من الثورة، إلا أن الاقتصاد الإيرانى تأثر نتيجة الحرب العراقية – الإيرانية التى استمرت ثمانى سنوات، وعززت سيطرة مفهوم تفعيل القيادة السياسية الايرانية لما يسمى بنظام حصة "الخمس" من الإنتاج لصالح الحوزات العلمية التى احتكرتها لتسند أدوارها بإقامة المشروعات الخيرية، والتبرعات للكوارث غير المتوقعة، كما كان من نتائج الحرب على الاقتصاد الإيرانى أن اتسع نطاق الاقتصاد الحكومى واحتكاراته، وتوجيه معظم الميزانية المالية والاقتصادية وجهود التخطيط نحو الموارد الحربية، كما فرضت الحاجة إلى إعادة البناء والتعمير نفقات باهظة على مختلف القطاعات الاقتصادية الإيرانية .

أما المرحلة الثانية من عمر الثورة كانت قد تبلورت فيها العديد من الأفكار التى تدعو إلى ضرورة إصلاح الجانب الاقتصادى من خلال الإصلاح السياسى، كون المرحلة الأولى من الثورة كانت نظرياً تخدم غايات الأفراد والمؤسسات فى تنمية القطاعات الاقتصادية بالمستوى المتوقع من قيادات الثورة، لذا كان لا بد من مدخل سياسى تكون أولوياته الاهتمام بموضوع الأمن الاقتصادى، ومحاربة الفساد، واصلاح السياسات الاقتصادية والقوانين واللوائح التى تكفل

الوصول إلى وفاق وطنى يبدأ من أركان النظام والسلطات العامة ليمتد إلى مختلف المستويات، وبما يكفل بالتالى نمو معدلات اقتصادية ويقلل من التضخم والبطالة .

وفى عهد كل من الرئيس "هاشمى رفسنجانى" والرئيس "محمد خاتمى" اهتمت حكومة "رفسنجانى" فى وضع برنامج موسع لخصخصة الصناعات ومراكز الخدمات الرئيسية، بعد أن اصدر المجلس الأعلى للاقتصاد عام ١٩٩١م لائحة للاستثمار الذى بدوره يحفز المستثمرين لإقامة المشاريع الصناعية بمستوياتها المختلفة التى تنعكس على تنمية القطاع الخاص، وتوفير الفرص أمام العمالة، وتحسين مستوى معيشة الأفراد، وفى عهد "رفسنجانى" – حيث تعتبر مرحلة إعادة البناء والتعمير بعد انتهاء الحرب مع العراق– ظهر اتجاه جديد من مختلف القوى المجتمعية يطالب بالتخلي عن أفكار عام ١٩٧٩م الثورية، وتشكيل فريق عمل من الاقتصاديين ذى اتجاهات اقتصادية تقوم على سياسة تحرير الاقتصاد من خلال تحرير الأسعار وخصخصة شركات القطاع العام، وتعويم سعر العملة، وتحرير الواردات، وتشجيع الاستثمار، والاستدانة من المؤسسات الدولية.

ومع أهمية ما تم طرحه من قبل "رفسنجانى" – فى الدورة الأولى لرئاسته تجاه تحسين الظروف المعيشية والأخذ بسياسة اقتصاد السوق ودعم الاستثمارات والمستثمرين، إلا أن وجود مجلس وزراء جديد – آنذاك – كانت قد شاركت فيه مختلف المجموعات السياسية بعد انتخابات البرلمانيين الرابع والخامس، لم يستطع "رفسنجانى" متابعة سياساته الاقتصادية التحديثية، بسبب تزايد معدل البطالة، والفشل فى عملية خصخصة الملكيات العامة، واتساع نطاق البيروقراطية وبعض مظاهر الفساد الإدارى، وتزايد معدلات التضخم، واتساع الفجوة بين الطبقات نتيجة التوزيع غير العادل للدخول والثروة الوطنية .

أما حكومة "خاتمى" فقد اهتمت بجعل إيران منطقة ترانزيت بين الجنوب والشمال، بما يؤهل الجمهورية الإسلامية للتحلل التدريجى والنسبى من أية ضغوطات اقتصادية دولية، وذلك باستخدام ميناء "بومباى" الهندى، وميناء "بندر عباس" جنوب إيران، واستخدام السكك الحديد إلى ميناء "أنزلى" على بحر قزوين ، ليتم نقل السلع عبر ميناء "إستراخان" فى روسيا كما تم تأسيس

البنوك الخاصة، وحظر استدانة الدولة من البنك المركزى، وتنمية البورصات الإقليمية، وتأسيس بورصة المعادن والزراعة، وتثبيت سعر العملة وتنفيذ قانون الاستثمار الأجنبى، ومع أهمية هذه المرحلة من التحول التدريجى فى التغير الأيديولوجى فى الاقتصاد الإيرانى، إلا أن الاهتمام فى الإصلاح السياسى كان له الحصة الأكبر فى أولويات "خاتمى"، مما أدى إلى استمرار انخفاض قيمة النقد المحلى، وعدم النجاح فى تحرير الاقتصاد بالشكل المطلوب .

فى المرحلة الثالثة من عمر الثورة، قامت الحكومة الإيرانية فى عهد "أحمدى نجاد" بخطوات رئيسية لتعديل مسار الإصلاح الاقتصادى داخلياً ، من خلال تغيير المفاهيم فى النظام المصرفى نتيجة تغيير قيادات الإدارة المصرفية، بغية أن تكون البنوك أداء للخدمة سواء للممولين أو المقترضين، لا أداة للربح ، أو الوساطة ، كما عملت الحكومة على طرح ما نسبته (٥٪) من أسهم الحكومة فى الشركات الاستثمارية، وتقسيط ثمن الأسهم على عشر سنوات، وذلك بهدف تشجيع القطاع الخاص وتقليل الفوارق بين الطبقات الاقتصادية، ومنع استغلال الإتجار بالأسهم الذى طالما كان ترفع أسعارها دونما أساس واقعي، مما يؤهل إيران لدخول منظمة التجارية العالمية من جهة، ومواجهة العقوبات الاقتصادية الدولية من جهة أخرى .

كما عملت حكومة "نجاد" على إجراء تغييرات جذرية فى هيئة الإدرة والتخطيط ، تمثلت بتغيير العديد من القيادات الاقتصادية المؤهلة، حيث عملت على وضع سياسات اقتصادية تنفيذية، ونظام رقابى على رئاسة الجمهورية، بما يكفل تحقيق اللامركزية التى تخدم المصلحة الوطنية بعيداً عن سيطرة الأفكار الاقتصادية التقليدية، كما قامت بوضع خطة اقتصادية طويلة المدى حتى عام ٢٠٢٥م تقوم على العدالة الاقتصادية، قوامها السيادة الشعبية الدينية، يتحمل من خلالها الأفراد والشركات الإيرانية المسئولية الملتزمة بروح التعاون والانسجام المجتمعى، الذى يؤدى إلى تنمية الطاقات الاقتصادية والفكرية بشكل متلازم .

وبشكل عام بات المتغير الداخلى فى الجانب الاقتصادى واضحاً فى المرحلة الثالثة من عمر الثورة، لأن حكومة "أحمدى نجاد" باتت تنفذ بدقة البرامج الاقتصادية التى اقترحها صندوق

النقد الدولى والبنك الدولى من أجل تحرير الاقتصاد الإيرانى تمهيداً لدخول إيران منظمة التجارة العالمية، بعد أن عهد النظام الإيرانى بإصلاح كل من النظام الجمركى والمصرفى، وإصلاح نظام الدعم بعد أن تم تطبيق قانون ترشيد الدعم فى نهاية عام ٢٠١٠ ، حيث تم رفع الدعم عن بعض السلع كالوقود، الكهرباء، مياه الشرب، الخدمات البريدية والجوية والبرية، كما وتؤكد بيانات البنك الدولى للأعوام بين (٢٠٠٥ – ٢٠١١) أن الاستثمار الأجنبى فى إيران تضاعف بشكل واضح حيث وصل إلى (١٥) مليار دولار عام ٢٠١١ مقارنة بـ (١٠) مليار عام ٢٠٠٧ و(٤) مليار عام ٢٠٠٥ ، مقابل مبلغ لا يتجاوز ملياراً واحداً خلال مرحلتى الثورة الأولى .

٣ – المتغير الأمنى

يعد من أبرز أولويات السياسة الإيرانية فى علاقاتها الإقليمية والدولية ، ويكمن ذلك فى الشعور المستمر لدى القيادات الإيرانية فى العمل الفاعل لجعل إيران ذات قوة إقليمية رئيسية لا سيما فى منطقة الخليج ، كونها تملك مقومات جيوسياسية ومصالح استراتيجية تؤهلها لإظهار وزنها الدولى وأن تصبح ذات نفوذ مؤثر فى تفاعلات الدول الإقليمية والدولية .

٤ – دور الحرس الثورى الإيرانى

لقد لعب الحرس الثورى منذ بداية ثمانينيات القرن الماضى دوراً رئيسياً فى تصدير الثورة إلى الخارج ، ترجمة لأحد بنود الدستور الذى وضعه النظام بعد الثورة والذى ينص فى أحد بنوده على أن تكون أحدى مهام الحرس الثورى – المؤسسة الثورية التى توازى الجيش النظامى داخل إيران – القتال بغرض توسيع حكم الشريعة الإسلامية فى العالم، سيتم عرض لدور الحرس الثورى الإيرانى كأحد العوامل الداخلية المؤثرة على الدور الإيرانى فى المنطقة **من خلال الآتى :**

أ – التأصيل التاريخى لنشأة الحرس الثورى الإيرانى :

كلف "الخمينى"، مجموعة من أخلص أتباعه، عُرفت بمجموعة "لجنة شورى الثورة" ، كلفها بمهمة إنشاء قوة عسكرية، هدفها حماية الثورة من الأخطار، وعليه لم يستمر الأمر

سوى أيام معدودة لتكلف الدولة فى حينها، "إبراهيم يزدى"، مساعد رئيس الوزراء لشئون الثورة الإيرانية، وبمساعدة "حسين لاهوتى"، ليذهب للمجلس لإقرار تأسيس هذه القوة العسكرية ،

ولقد جاء تشكيل الحرس الثورى بعد إنتصار الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ ، على خلفية حماية أهدافها، وحماية الجمهورية، والحفاظ على "الثورة الإسلامية" وإيجاد جيش ثورى ، مواز للجيش الإيرانى .

وكانت مرحلة الحرب العراقية الإيرانية إبان ثمانينيات القرن الماضى، فرصة سانحة، لتعزيز مكانة الحرس، وتقوية أدواره فى المعادلات السياسية والعسكرية، وأضحى يوصف بأنه دولة داخل الدولة ، ومن أقوى المؤسسات تأثيراً الدولة، ويتمتع بقيادة مستقلة، ولا يخضع إلا إلى تعليمات المرشد الأعلى "على خامنئى" مباشرة ومن قبله الخمينى، وتمتد أنشطته العسكرية والإستخبارية خارج إيران ، ولقد أضيفت إليه مهام أخرى، ويمكن القول بأن مؤسسة الحرس الثورى وبكافة فروعها العسكرية، والأمنية، والثقافية والاقتصادية، تفرغت أكثر من ذى قبل، وخاصة بعد الإتفاق النووى، **لأمرين هامين، هما :**

(١) حفظ النظام الملالى .

(٢) تصدير مفاهيم الثورة الخمينية الفارسية الطائفية للمنطقة العربية من المحيط إلى الخليج العربى.

ب- مهام الحرس الثورى

حددت لجنة الثورة ، مهام الحرس الثورى، بثمان نقاط ، من أهمها مساعدة الشرطة، والقوى الأمنية فى التصدى للتيارات والقوى السياسية، محاربة المجموعات المسلحة التابعة للقوى السياسية المعادية للثورة ، الدفاع ضد الهجمات، والتصدى لنشاط التيارات، والقوى السياسية التابعة للقوى الخارجية ، والتنسيق والعمل المشترك مع القوات المسلحة الإيرانية، تعليم وتدريب

منتسبى الحرس الثورى فى المجالات المختلفة ، ومساعدة الجمهورية الإسلامية فى إنجاح، وتثبيت الثورة الإسلامية ، والاستفادة من الإختصاصيين من المنتسبين للحرس الثورى .

ج – سيطرة الحرس الثورى على الاقتصاد الإيرانى :

يعتقد الكثير من الخبراء أن الحرس الثورى الإيرانى يسيطر على ما يتراوح ما بين (٢٠٪ – ٤٠٪) من الاقتصاد الإيرانى بالإضافة إلى (٢٢٪) من الدخل السنوى الإيرانى ، ويسيطر الحرس الثورى الإيرانى على الكثير من القطاعات المالية، والتجارية الإيرانية، والمصالح الاقتصادية الضخمة فى الإنتاج الدفاعى والإنشاءات، والصناعات النفطية ، وهو ما يتيح للحرس الثورى السيطرة على مليارات الدولارات فى مجال الأعمال التجارية للشركات .

وخلاصة القول فإنه ربما كان الهدف من سيطرة الحرس الثورى على مفاصل الاقتصاد الإيرانى يرجع إلى رغبة الحرس الثورى فى السيطرة على أهم القطاعات التى تدر دخلاً كبيراً وذلك بهدف ضمان توافر منافذ التمويل الخاصة به وأيضاً لضمان السيطرة على المعاملات الاقتصادية فى المنطقة العربية مما يجعلة قادر على تحريك دفة الأمور حسب رغبته .

د – دور الحرس الثورى على المستوى الخارجى

يلاحظ أنه فى الفترة الأخيرة ، فقد الحرس الثورى الإيرانى بعض كبار قادته فى الحرب داخل سوريا دعماً لنظام الرئيس بشار الأسد ، فقد أعلن الحرس الثورى الإيرانى فى بيان له أواخر عام ٢٠١٦م عن مقتل اللواء "حسين همدانى"، قائد قوات الحرس فى سوريا، فى إشتباكات فى ريف حلب ، وبحسب البيان، فإن الحرس الثورى "لعب دوراً مهماً لتعزيز جبهة المقاومة الإسلامية فى الحرب ضد الإرهابيين فى سوريا خلال السنوات الأخيرة ، وتقدم إيران ، الحليف الإقليمى الرئيسى للرئيس السورى بشار الأسد ، دعماً مهماً له منذ نشوب الحرب الأهلية المستمرة منذ أربع سنوات ،ولقد أشارت دراسة حديثة صدرت من معهد دراسة الحرب الأمريكى يصف التطورات التى جرت فى العقيدة العسكرية للحرس الثورى الإيرانى، والخبرات التى إكتسبها من مشاركته فى الصراع الجارى فى سوريا، وقد خلصت الدراسة إلى أن تجربة سوريا قد خلقت، تدريجياً ، نظاماً يقاتل ضمنه العرب، وإيرانيون بجانب جنسيات أخرى ، بحيث أضحت إيران، للمرة الأولى فى تاريخها المعاصر، تملك القدرة على إدارة عمليات عسكرية فى أقاليم تبعد

مئات الأميال عن حدودها، فى إطار عقيدة قتالية جديدة للحرس الثورى، بدأ العمل بها منذ عام ٢٠١٠م وتقوم على إعادة هيكلة وحداته المختلفة بحيث تستطيع العمل بشكلٍ لا مركزى مرن .

وتذكر الدراسة أن إيران بعد كل هذ العقود من الخبرة فى هذا الإطار، تمتلك القدرة على إدارة حرب شبه تقليدية بعيدة مئات الأميال عن حدودها، وهى قدرة كما تشير الدراسة لا يتمتع بها إلا القليل من دول العالم ، من خلالها استطلعت إيران أن تغير جذرياً الحسابات الاستراتيجية، وميزان القوة فى الشرق الأوسط ، وتستدل الدراسة على جدية تبنى إيران لتلك السياسة العسكرية الجيدة ، على إرسال طهران لقوات من الحرس الثورى والآرتش والباسيج إلى سوريا لتبرز قوتها فى هذا النوع من العمليات والحرب ، وهو ما عدته الدراسة تغييراً لاستراتيجيات إيران القتالية التى كانت ترتكز تقليدياً على العمليات الدفاعية، وجعلتها تصبح قوة تدخل سريع قادرة على تنفيذ عمليات متواصلة فى الخارج ، وذلك للمرة الأولى منذ نهاية الحرب بين إيران والعراق .

ثانياً : العوامل الخارجية المؤثرة على الدور الإيرانى فى المنطقة

تعد الأبعاد الخارجية أحد أهم العوامل المؤثرة على الدور الإيرانى فى النطاق الإقليمى ، وتتعدد تلك الأبعاد بدءاً من محاولة فرض الهيمنة على النطاق الإقليمى وصولاً إلى تأثير العقوبات الاقتصادية على الدور الإقليمى لإيران .

١ – الصراع حول القوة الإقليمية

يعتبر الخليج العربى واحداً من أهم ثوابت سياسة إيران الاستراتيجية والأمنية الخارجية ، ليس فقط بحكم الموقع الاستراتيجى للخليج ، وإنما بالنظر أيضاً إلى أن المنطقة تمثل مستودع الطاقة العالمى وتمثل المركز الرئيسى لثقل إيران فى المنطقة والعالم ، ولإيران توجه رئيسى نحو المشاركة فى أمن منطقة الخليج العربى بصفتها دولة محورية فى الشرق الأوسط ، حيث ترى أن أمن الخليج مسئولية مشتركة بينها وبين دول الخليج العربى ، لذلك فهى ترفض الاتفاقيات

الأمنيــة الموقعــة مــا بــين دول الخلــيج والولايــات المتحــدة الأمريكيــة ودول كبــرى أخــرى ، لأن هذا يمس أمنها القومى .

حاولت إيران الإستفادة من الثورات العربية وعملت على تقليل مخاطر تلك الثورات، كما كان لتك الثورات تأثير كبير على سياسة إيران الخارجية حيث أنها رأت فى تلك الثورات انتصاراً كبيراً لتوجهات سياستها، وذلك لأن الأساس الذى قامت عليه سياستها الخارجية هو دعم الثورات والمستضعفين فى البلدان الإسلامية وتصدير النموذج الثورى الإيرانى عبر الثورات، وهذا ماقامت به إيران حيث عملت على دعم غالبية الثورات التى قامت فى المنطقة واستمر هذا الدعم مع وصول التيارات الاسلامية بعد الثورات الى الحكم فى بعض الدول، بالإضافة الى أن هذه الثورات جاءت بمثابة انتصار لإيران على الولايات المتحدة فى صراعها الإقليمى على المنطقة حيث رفضت كل الشعوب العربية التدخل الأمريكى فى شئونهم الداخلية وتقليل النفوذ الأمريكى وبذلك فشل مشروع الشرق الأوسط الأمريكى وفشل مشروعات الديمقراطية الغربية التى نادت بها الدول الغربية لمحاربة التوجهات الاسلامية وهذا ماكانت تريده إيران .

وقد وضعت إيران استراتيجية دفاعية إيرانية قائمة على مبادئ ثلاث وهى :

أ – تحويل إيران إلى قوة إقليمية قادرة على التأثير فى منطقة الشرق الأوسط .

ب – الحاجة إلى ردع التهديدات المختلفة التى تواجه إيران من الدول الغربية .

جـ – الرغبة فى تحقيق الإعتماد على الذات وبناء علاقات استراتيجية مع دول المنطقة مع ربط ذلك بعلاقات اقتصادية وثقافية واسعة .

٢ – تأثير الصراع المذهبى

ظهرت مع الثورة الإسلامية الأطماع الحقيقية فى المنطقة من خلال المشروع الذى أعلن عنه الخمينى فى عيد انتصار ثورته على الشاه، حيث أعلن أنه يعمل على تصدير ثورته إلى الأقطار العربية والإسلامية ، ولكن هذا المشروع توقف فترة مع نشوب الحرب بين العراق وإيران ، ولكن خلفاء الخمينى لم ينسوا هدف إمامهم بل بذلوا قصارى جهدهم لمحاولة تحقيق مشروعهم

وقدموا أقصى ماليديهم من إمكانيات مادية ودينية من أجل تحقيق هذا المشروع فى المنطقة العربية .

يقوم المشروع الإيرانى على عدة مرتكزات تشترك مع مرتكزات سياتها الخارجية ولكن يمثل البعد العقائدى والأيديولوجى والبعد الأمنى والاستراتيجى أسس قيام ذلك المشروع ، **وذلك على النحو التالى :**

أ – **البعد العقائدى والأيديولوجى :** يتمثل فى إيمان طهران بحتمية قيام دولة خلافة اسلامية تضم كافة الدول الإسلامية تحت رايتها وضرورة التحرك بقوه لتحقيق ذلك،كما أنها تؤكد من خلال خطابها الدينى بأن الرسالة التى تحملها الثورة الإسلامية هى مايحتاج اليها العالم فى الوقت الحاضر، ومن هنا جاءت فكرة تصدير الثورة باعتبارها واجباً دينياً إلزامياً .

ب– **البعد الأمنى والاستراتيجى :** فينطلق من خوفها من مشروع الشرق الأوسط الكبير والذى طرحته الولايات المتحدة الأمريكية بعد احتلالها العراق فى محاولة منها لفرض نفوذها على المنطقة العربية، لهذا سعت إيران الى خلق دور إقليمى لها فى ظل غياب المشروع القومي العربي من ناحية وتخبط السياسة الأمريكية في المنطقة من ناحية أخرى ، ونتيجة لهذا سعت إيران لتطوير علاقاتها مع دول الخليج والعديد من الدول العربية الأخرى كالأردن والمغرب وتونس والسودان وتدخلت فى العديد من القضايا مثل "العراق، فلسطين ولبنان" وربطت استقرار هذه المجتمعات بقبول دور إيران فى المنطقة، ومحاولة تحويل الصراعات فى المنطقة من قومية إلى دينية وحضارية حتى تضمن أن يكون لها دور رئيسى فى المنطقة، كما سار الخطاب السياسى الإيرانى بصورة عامة فى معارضة سياسة الولايات المتحدة فى الخليج .

ومن خلال معرفة طبيعة المشروع الإيرانى يمكن استخلاص الأهداف الحقيقية وراء ذلك المشروع **والتى تتمثل فى :**

أ – حماية الأمن القومى الإيرانى .

ب- جانب عقائدى وتصدير الثورة ونشر المذهب الشيعى .

جـ- تكريس الهيمنة على المنطقة العربية باعتبار النظام العربي الحلقة الأضعف بعد غزو واحتلال العراق .

د - تحسين موقفه التفاوضى مع الغرب ومكانة الدولية والحصول على أقصى قدر من المكاسب والمضى فى برنامجها النووى .

٣ - أثر العقوبات الاقتصادية على إيران

تعرضت إيران خلال العقود الثلاثة الماضية لمجموعة من العقوبات الاقتصادية؛ عقوبات مالية من تجميد لأموال إيرانية في الخارج، ومقاطعة اقتصادية تتمثل فى مقاطعة المجتمع الدولي لإيران تجارياً، وخاصة مقاطعة النفط الإيرانى الذى هو عصب الاقتصاد في إيران ، وأخيراً حصار اقتصادي من خلال منع الشركات الدولية من الاستثمار في إيران ومعاقبة الشركات المخالفة لهذا الحظر .

منذ انتصار الثورة الإسلامية فى إيران، وُضعت إيران تحت قيود العقوبات الاقتصادية ، فكان **أولها** مرتبطاً بالأعوام (١٩٧٨-١٩٨٠) ، إذ صُودرت بموجبه الأموال الإيرانية المودعة فى المصارف الأمريكية ، فقد مُنعت من تبادل المواد الغذائية ، وكذا مُنع الأمريكيون من التعامل المالى ، أو الاقتصادى مع الإيرانيين .

تزامنت **الجولة الثانية** من العقوبات مع إندلاع الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٢ - ١٩٨٨) واستمرت حتى عام ١٩٩٥م ، إذ قرر الكونجرس الأمريكى حظراً على تصدير المعدات العسكرية ، وتصدير البضائع الأمريكية ، وصفقات تطوير صناعة النفط الإيرانية ، والاستثمار بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية .

الجولة الثالثة من العقوبات كانت عام ١٩٩٦ ، إذ تضمنت التصويت على العقوبات الإيرانية والليبية ، وإدراج المصارف الإيرانية وبعض الشركات التابعة للحرس الثورى تحت لائحة العقوبات المفروضة .

أما الجولة الرابعة من العقوبات فقد بدأت عام ٢٠١٠م ، وكان الهدف منها هو: إيقاف التقدم النووى الإيرانى ، وحظر صادرات النفط الإيرانى ، كما تُعد عقوبات البنك المركزى ، وتشديد منع السلع الأساسية من أهم نقاط الحصار بهذه الحقبة ، إلا أن أكثر العقوبات خنقاً للاقتصاد الإيرانى ظهر فى حقبة الرئيس الأمركى السابق "ترامب" فكان واحداً من أهم آثاره هو انخفاض الناتج المحلى الإجمالى ، إذ إنكمش الاقتصاد الإيرانى بنسبة (٤,٩٩٪) منذ عام ٢٠١٧ – ٢٠٢٠ م .

وقد شهدت إيران نمواً اقتصادياً بنسبة (١٢,٥٪) عام ٢٠١٦ م ، وتحديداً بعد التوقيع على الاتفاق النووى (٥+١) ، إلا أن هذا النمو سرعان ما إنكمش ، كما تقلصت عملية التصدير والاستيراد كثيراً ، فضلاً عن فرض العقوبات على النفط ، وصناعة المعادن الإيرانية ، والتى تُعد بدورها مصدراً رئيسياً من مصادر الصادرات الإيرانية ، وفى ظل هذه الظروف من المتوقع أن يرتفع معدل البطالة فى إيران ، فوفقاً لتوقع صندوق النقد الدولى وصلت نسبة العاطلين عن العمل من سكان إيران حوالى (١٢,٤٪) عام ٢٠٢١م ، كما أن العجز الحاصل فى الميزانية هو نتيجة لما فُرض من عقوبات سابقة، بمعنى أن الحكومة الإيرانية تنفق أكثر مما تستطيع تحمله ، لأن العجز المالى آخذ بالإتساع ، ويحد عجز الميزانية هذا من قدرة الدولة على تحسين النشاط الاقتصادى والتعافى من وباء فيروس "كورونا" .

المشكلة الاقتصادية الأخرى فى إيران هى عدم تصويت "مجموعة العمل المالى" (Financial Action Task Force)(**FATF**) ، ولذا باتت إيران مقطوعة تماماً عن شبكة المصارف العالمية ، وتتحول الأموال فيها عبر الحقائب التقليدية أو مكاتب الصرافة ، وتتاجر بطريقة المقايضة "بضاعة ببضاعة" ، وبسبب إدراج إيران فى القائمة السوداء لـ (FATF) فهى غير قادرة على إقامة علاقات تجارية مع الدول التى لديها اتفاقية تقدية متعددة الأطر مع الـ (FATF) ، ومن هنا يجب القول بأن العقوبات الاقتصادية هى السبب فى وضع البلد بهذا

المأزق ، إلى جانب عدم التصويت على الإجراءات العملية التى توقعتها مجموعة العمل المالى الخاصة بغسل الأموال .

لقد أثرت العقوبات الدولية من جانب ، العقوبات الأحادية الأمريكية من الجانب الآخر فى وضع إيران تحت التأثير المباشر **كالتالى :**

١ – عدم إمكانية تحويل الأموال للخارج .

٢ – عدم قبول فتح اعتماد مستندى للشركات والأفراد الإيرانيين .

٣ – عدم إمكانية صدور تأشيرات دخول لكثير من التجار الإيرانيين فى عديد من الدول .

٤ – تعليق عقود النقل التكنولوجى مع شركات أوروبية وأسيوية بارزة .

٥ – عدم استلام عائدات صادرات الكهرباء الإيرانية .

٦ – تحويل الصناعة المصرفية إلى صناعة غير اقتصادية، بسبب فقدان التأمين الاجتماعى.

٧ – إهمال أو توقف العقود المهمة نظير العقد مع شركة "توتال فرانس" .

٨ – محدودية صادرات النفط ومشتقاته .

٩ – إضعاف التصنيف الإيرانى بواسطة المؤسسات الدولية .

١٠– منع إيران من الاستفادة من خطوط الإئتمان والاستثمارات الأجنبية .

١١– خروج الشركات الدولية من السوق الإيرانى ، ووقف التعاون مع الشركاء المحليين .

١٢– توقف شراء الطائرات بعد عودة العقوبات الأمريكية .

خاتمـــة

يُعد النفوذ الإيرانى فى المنطقة من أبرز التحولات السياسية الإقليمية التى شهدتها المنطقة فى السنوات الأخيرة لاسيما فى ضوء تداخله مع البعد الدولى الخاص بالعلاقة مع القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، والتى تؤثر بالضرورة على مُقدرات العديد من القوى الإقليمية الأخرى .

يمكن القول إن العقود الأخيرة شهدت العديد من الأحداث التى مهدت للنفوذ الإيرانى فى المنطقة ومنها اندلاع الحرب الأهلية فى لبنان الذى أتاح لإيران الفرصة لإنشاء ميليشيات موالية لها من الطائفة الشيعية، بالإضافة لسقوط الاتحاد السوفيتى الذى أدى لتغيير المشهد الدولى وقيام دول جديدة تحتاج لبناء علاقات جيدة مع إيران ولاسيما تلك التى تشترك معها بروابط ثقافية وتاريخية، كذلك احتلال العراق الذى أتاح لها فرص التمدد والتوسع فى السيطرة على مقدرات الدولة العراقية، ومؤخراً اندلاع الثورات العربية فى الدول العربية ما أتاح لإيران موطئ قدم فى الدولة السورية على سبيل المثال وكذلك فى ليبيا.

كما لا ينبغى إغفال عوامل محركة للسياسة الإيرانية أبرزها الرغبة فى توظيف أنظمة وحركات موالية لها فى المنطقة ما أكسبها أوراق تفاوضية إضافية وعزز موقفها فى أى صفقة سياسية محتملة أو قائمة بالإضافة لسعى إيران إلى منافسة احتمالات بروز أى طرف عربى قوى فى المحيط الإقليمى ، وتجدر الإشارة هنا وقبل الحديث عن العوامل المؤثرة على الدور الإقليمى لإيران لابد من استعراض الدور الإيرانى فى المنطقة بأشكاله المختلفة (تدخل – دعم – فرض نفوذ – ... إلخ) .

قائمة المراجع

أولاً : مراجع باللغة العربية

١ – أحمد السيد عبد المؤمن ، "معوقات حالة الاقتصاد السياسى فى إيران" ، **مختارات ايرانية** (القاهرة : مختارات إيرانية ، العدد ٧٩ ، ٢٠٠٧) .

٢ – أشرف عبد الجواد حافظ ، "دور الحرس الثورى والطموحات الإيرانية فى توجيه الصراعات داخل المنطقة العربية " ، **مجلة البحوث المالية والتجارية** (بور سعيد : جامعة بور سعيد ، المجلد ٢١ ، العدد الثانى ، أبريل ٢٠٢٠) .

٣ – حميد رضا إبراهيمى ، **العقوبات وتداعياتها على الاقتصاد الإيرانى** (بغداد : مركز البيان للدراسات والتخطيط ، ٢٠٢٢) .

٤ – سامح نجيب ، **المشهد الإيرانى من الثورة (١٩٧٩–٢٠٠٩)** ، (الفيوم : مركز الدراسات الاشتراكية ، ٢٠٠٩) .

٥ – سماح عبد الصبور عبد الحى، **القوة الذكية فى السياسة الخارجية** (رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٣) .

٦ – طايل يوسف عبدالله العدوان ، **الاستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط (٢٠٠٢ –٢٠١٣)** (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية ، كلية الأداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط ، عمان ، ٢٠١٣) .

٧ – عاهد مسلم المشابقة ، " الاستراتيجية الإيرانية تجاه الدول العربية " ، **مجلة المنارة** (عمان: جامعة أهل البيت، المجلد ١٨، العدد الثانى ، ٢٠١٢) .

٨ – عبد الكريم كاظم عجيل ، **مستقبل النظام الإقليمى العربى دراسة فى دور المتغيرات الخارجية بعد أحداث الربيع العربى** (عمان : دار دجلة للنشر والتوزيع ، ٢٠١٨) .

٩ – عبد الله فهد النفيسى ، **المشروع الإيرانى فى المنطقة العربية والإسلامية** (عمان : دار عمار للنشر والتوزيع ، ٢٠١٤) .

١٠- محمد أحمد المقداد ، "تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية على توجهات إيران الإقليمية العلاقات العربية – العربية دراسة حالة" ، **مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية** (عمان : مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد٤٠، العدد الثانى ، ٢٠١٣) .

١١- محمد عباس ناجى، "مستقبل الدور الإقليمى لإيران بعد الثورات العربية"، **السياسة الدولية** (القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد١٨٥، يوليو ٢٠١١) .

١٢- محمد نور البصراتى ، "استراتيجية العقوبات الدولية وانعكاساتها على سياسات الدول (العراق – ايران – روسيا) نموذجاً "، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية** (القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، المجلد ٢٣ ، العدد الثالث ، يوليو ٢٠٢٢) .

ثانياً : مراجع باللغة الأجنبية

1 – Aarabi, Kasra , **The Fundamentals of Iran's Islamic Revolution** (London : Tony Blair institute for global change, 11 February 2019) .

2 – Parsi , Rouzbeh , **Iran : A revolutionary Republic in Transition** (Paris : Institute for Security Studies , 2012) .

3 – Parvin Ali Zadeh, "Iran Quandary: Economic Reforms and the Structural Trap", **The Brown Journal of World Affairs**,(New York : Brown University's Watson Institute for International and Public Affairs, Vol 9 , Issue 2 , 2003) .

4 − Willett, Edward , **The Iran – Iraq war : War and conflict in the Middle East** (New York : The Rosen Publishing Group Inc , 2004) .

ثالثاً : مواقع شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

١ – جمال عبيدى، الحرس الثورى ودوره فى رسم السياسات الإيرانية ، مركز المزماة للدراسات والبحوث، متاح على الرابط التالى :
https://almohammara.com/ .

٢ – دينا محسن محمود عبده ، المركز الديمقراطى العربى للدراسات الاقتصادية والسياسية ، الاتجاهات العامة للمصالح الإقليمية لإيران فى المنطقة العربية دراسة مقارنة : سوريا واليمن"٢٠١١-٢٠١٦" ، متاح على الرابط التالى :
https://democraticac.de/?p=34554 .

٣ – عمرو حسين – إيران تتوعد برد ساحق إذا صنفت الولايات المتحدة الحرس الثورى منظمة إرهابية ، متاح على الرابط التالى :
http://www.bbc.com/arabic/middleeast-41556377.

٤ – منير موسى أبو رحمة ، موقف إيران كقوة تعديلية في ميزان القوى الجديد في الشرق الأوسط ، المعهد الدولى للدراسات الإيرانية، متاح على الرابط التالى :
https://rasanah-iiis.org/.

٥ – هدى النعيمى– الحرس الثورى ... ذراع إيران الخارجى ، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، متاح على الرابط التالى :
http://rawabetcenter.com/archives/56 .